شنـاشيـل

حذار.. مرض الخليج يداهمنا

■ عدنان حسين

حسناً تفعل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بفرضها غرامات على أصحاب العمل الذين يُشغلون عمالاً أجانب بصورة غير شرعية من دون إبلاغ السلطات المحلية، لكن الأمر يحتاج إلى تنظيم أشمل لتشغيل العمال الأجانب في البلاد حتى لا نقع في المطب نفسه الذي سقطت فيه دول الخليج العربي.

وما حدث في هذه الدول انه بعد الفورة النفطية أُطلق العنان لتشغيل العمالة الأجنبية التي شملت في نهاية المطاف كل شيء تقريباً من خدم المنازل وعمال النظافة إلى الموظفين في كل مؤسسات الدولة ودوائرها، فضلاً عن مؤسسات القطاع الخاص. وقد ترتب على هذا أن أهل البلاد (المواطنين) المضمون تشغيلهم في القطاع العام ما عادوا يعملون أي شيء إلا في ما ندر، وبخاصة الوظائف العليا، وحتى في هذه يعتمدون في تصريف الأعمال على الموظفين المساعدين من الوافدين.. أي أن معظم أهل البلد تحولوا إلى بطالة مقنعة، ما أشاع روح التواكل واللامبالاة وعدم الاكتراث، بل أدى حتى إلى ضعف الشعور الوطني.

في كل دول الخليج الست غدت العمالة الأجنبية أيضاً تجارة بالبشر، فالعمال الأجانب لا بد أن يجدوا كفلاء محليين للحصول على تراخيص عمل وسمات دخول، وقد أنشئت في بلدان الخليج والبلدان المصدّرة للعمالة شركات تقوم بهذه العملية مقابل مبالغ طائلة تؤخذ من العمال الأجانب لقاء إدخالهم إلى البلاد وتنظيم عقود عمل لهم، لكنهم بعد الوصول يواجهون واقعاً آخر، فأحلامهم بالحصول على أعمال مناسبة تدر دخلاً لائقا يمكن به مساعدة الأهل في البلاد البعيدة والادخار منه للمستقبل، تتحول إلى معاناة إنسانية رهيبة، فغالباً ما لا يجدون الأعمال المتفق عليها ولا يحصلون على الأجور الموعودة فيضطرون للعمل خدماً (خصوصا النساء اللائي كثيراً ما يكتشفن أنهن وقعن في شباك شبكات للتجارة بالجنس) أو عمال نظافة. ويواجه العمال الأجانب هناك ظروف عمل غير إنسانية تضطر بعضهم إلى الخوض في ميدان الأعمال القذرة (الدعارة والمخدرات والتهريب وغيرها).

لا نريد أن تنفتح في العراق دروب للآلام من هذا النوع، وأن يتسرب إلى مجتمعنا المنهك بمآسيه وأمراضه مرض خطير جديد، يكفينا ما فينا، خصوصاً وان أكثر من مليوني عراقي عاطلون عن العمل وان ما يساويهم تقريباً أو أكثر شبه عاطل عن العمل.

الجشع يدفع أرباب العمل للبحث عن الأيدي العاملة الرخيصة أينما تكون، فيستوردون العمالة من الخارج.. هذا أمر مفهوم، لكن على الدولة واجب حماية حقوق أهل البلاد، ومن أولى هذه الحقوق الحق في توفر فرص العمل للعاطلين. ومن واجب الدولة صون المجتمع والبلاد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تترتب على جلب عمالة أجنبية متدنية المستوى التعليمي والمهني.

إن قرار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فرض غرامات مادية على أصحاب المحال والشركات وأرباب العمل الذين يقومون بتشغيل عمال أجانب بصورة غير شرعية غير كاف، فهذا ينبغي أن يشمل كل أنواع العمل .. ويتعين على البرلمان أن يسنّ تشريعاً يمنع بموجبه منعاً باتاً تشغيل العمال الأجانب من الآن وإلى خمس سنوات مقبلة في الأقل، وبعد هذا يمكن إعادة النظر في التشريع في ضوء التطورات في البلاد، فإذا استقرت الأوضاع وتعزز السلم الأهلي وانطلقت عملية التنمية وإعادة الإعمار وكانت ثمة حاجة حقيقية لاستيراد العمالة الأجنبية يمكن إصدار تشريع جديد.

وفي كل الأحوال لا ينبغي السماح باستيراد عمالة متدنية المستوى.. لسنا في حاجة إلى هذا النوع من العمالة، فلدينا مثلها الكثير، بل لدينا عمالة عالية المستوى لا تجد فرصاً للعمل المناسب لها.. وفي كل الأحوال أيضاً يجب ضمان حقوق العمال الأجانب المستقدمين باعتبارهم بشراً والحؤول دون تحويلهم إلى عبيد كما هو جار في بعض الدول الأخرى، وبخاصة دول الخليج العربي.

دولة القانون: رئيس الوزراء منزعج من قيادتها جميعاً

مصادر: شبه اتفاق على الوزارات الأمنية وتخويل المالكي أحد الحلول

□ بغداد / المدى

فيما كشفت القائمة العراقية عن توصل الكتل السياسية إلى شبه تفاهمات بشأن مرشحي المناصب الأمنية، أعلن التحالف الوطني عن تشكيل لجنة لمتابعة سير المرشحين.

وأكد نائب في ائتلاف دولة القانون تذمر رئيس الوزراء نوري المالكي من استمرار قيادته للوزارات الأمنية كونها عطلت أداء مهامه في مجلس الوزراء.

النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني قال في تصريح لـ"المدى" ان المالكي منزعج من قيادة الوزارات الأمنية على اعتبار انه كاهل هذه الوزارات وهو بحاجة الآن إلى التفرغ لعمله في قيادة مجلس الوزراء.

وحمل البزوني الكتل السياسية مسؤولية هذا الوضع لأنها لا تدع المالكي يختار الوزراء الأمنيين كونهم يرغبون في أن تمتد المحاصصة إلى هذه الوزارات ويجعلونها لخدمة الكتل لا العراق، لافتا إلى إن الوزارات الأمنية لا يمكن تشكيلها إلا بوجود توافق عليها من قبل الكتل البرلمانية، موضحا: يجب أن تقتنع العراقية بمرشح الدفاع والتحالف الوطني يقتنع بمرشح الداخلية والتحالف الكردستاني يقتنع بالمخابرات وبالتالي يكون التصويت عليها بسلة واحدة.

وتابع البزوني أن النظام الديمقراطي في العراق لم يطبق بالشكل الصحيح وينطوي على الكثير من الأخطاء كونه يعتمد على التوافق وبالتالي تفرض بعض الشخصيات على الوزارات، ويكون المالكي غير مقتنع بها، مشددا على أن هذه المشاكل لن تحول دون الاستعانة بديمقراطية الأغلبية السياسية.

وفي سياق متصل قالت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني لوكالة كردستان للأنباء إن "هناك شبه تفاهم بين الكتل السياسية على مرشحي وزارتي الدفاع والداخلية"، مبينة أن "تلك التفاهمات لم ترق إلى مستوى الاتفاق النهائي".

وأوضحت الدايني أن "عضو الائتلاف الوطني والوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي هو الأوفر حظا من بين باقي المرشحين لحقيبة الداخلية وهناك شبه اتفاق عليه"، مشيرة إلى أن "مرشحي حقيبة الدفاع هم سالم دلي وهشام الدراجي وهم مرشحو القائمة العراقية".

وتوقعت الدايني أن "يصار إلى الذهاب بالأسماء التي ذكرت إلى مجلس النواب بهدف التصويت عليها ونيلها الثقة قريباً".

بدوره أعلن رئيس كتلة الحل البرلمانية والنائب عن العراقية احمد المساري ان ائتلافه يرفض طرح مرشحي الوزارات الأمنية من دون وجود اتفاق سياسي عليهم أو إعطاء تخويل للمالكي بتسمية الوزراء.

وكانت تصريحات صحفية عن نواب ائتلاف دولة القانون، أشارت إلى ان العديد من أعضاء البرلمان عن مختلف الكتل السياسية، أعلنوا استعدادهم لتخويل نوري المالكي بتسمية الوزراء الأمنيين حسب قناعته بهم، حتى وان لم يحصل توافق بشأنهم من الكتل السياسية.

وقال المساري في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء أن تسمية مرشحي الوزارات الأمنية من الضروري أن تخضع للتوافقات السياسية، "مشيرا إلى صعوبة ان يمرر رئيس الوزراء نوري المالكي المرشحين من دون التوافق عليهم.

وأضاف المساري: أن العراقية ترفض أية فكرة أو مقترح يتضمن طرح مرشحي الأمنية في مجلس النواب من دون توافق سياسي عليهم، أو إعطاء تخويل للمالكي بتسمية الوزراء حسب قناعته.

إلى ذلك كشف عضو كتلة الأحرار النائب عن التحالف الوطني مشرق ناجي عن تشكيل لجنة من التحالف لمتابعة سير المرشحين للوزارات الأمنية.

وقال ناجي في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء أن لجنة تشكلت من (حسن السنيد وعمار طعمة وبهاء الأعرجي) لمتابعة سير المرشحين ومقابلتهم، وقامت اللجنة بالاتصال برئيس القائمة العراقية إياد علاوي لغرض تقديم مرشح لوزارة الدفاع وخلاف ذلك فان رئيس الوزراء نوري المالكي سيقدم مجموعة من الأسماء على مجلس النواب لاختيار الوزراء الأمنيين".

أما فيما يخص المهلة التي حددها التيار الصدري للحكومة لتقديم الخدمات فأشار ناجي إلى: أن الاستبيان أعطى مهلة (٦) أشهر للحكومة لغرض تقديم الخدمات وتفعيل دور الوزارات ونحن جادون في متابعة عمل الحكومة وسنرى فيما إذا كان هناك تطور ملموس وله تداعيات على الشارع، أما إذا كان عمل الحكومة يتراوح في مكانه فسيكون لنا موقف واضح وعازم بما ينسجم مع رغبات الشارع.

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون ياسين مجيد وجود خلافات داخل القائمة العراقية حول مرشحهم لوزارة الدفاع.

وقال مجيد المقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي في تصريح خص به وكالة خبر للأنباء انه ثبت بالدليل القاطع أن العراقية هي التي تتحمل تأخير الوزارات الأمنية. مبينا "أن هناك خلافاً داخل أجنحة القائمة العراقية لأنها لم تقدم أشخاصاً مهنيين وهناك مشمولون بالمساءلة والعدالة ولذلك القائمة العراقية وحدها تتحمل تأخير الوزارات الأمنية".

وأشار مجيد إلى أن تصريحات إياد علاوي الأخيرة بإجراء انتخابات مبكرة تعقيد للمشهد السياسي وتعيدنا إلى المربع الأول. موضحا أن حكومة الشراكة الوطنية تشكلت منذ ثلاث أشهر، ومن حق اي كتلة ان تستجوب اي وزير وحتى رئيس الوزراء وان تسحب الثقة عن الحكومة وهذا هو الخيار الأكثر مقبولية. مشيرا إلى أن الجميع تعود على تصريحات اياد علاوي ومع شديد الأسف فهو يطرح مبادرات تزيد من تعقيد الوضع وهذه ليست في مصلحة العملية السياسية.

مبينا أن هذا يعطي دليلا قاطعا على أن إياد علاوي مع شديد الأسف جميع طروحاته ليست في مصلحة البلد كتهديداته السابقة بعودة العنف ولذلك هذا الخيار استمرار لما كان يطرحه في وقت سابق .

يذكر ان القائمة العراقية أكدت انه سيتم التصويت على الوزراء الأمنيين في هذا الأسبوع، لكنها تمسكت بمرشحها سالم دلي لوزارة الدفاع.

وأوضحت النائب عن العراقية عتاب الدوري أن القائمة قدمت أربعة نواب لكن الإجماع كان على المرشح سالم دلي، مؤكدة أن العراقية مصرة على دلي باعتباره رجلا كفوءاً وجديراً بهذا المنصب. وأشارت مصادر مطلعة إلى أن المالكي والمطلك اتفقا على تجديد ولاية وزير الدفاع عبد القادر العبيدي.

وقالت إن المالكي ووزير دفاعه اجريا مفاوضات مع المطلك، وتمكنا من إقناعه، وأوضحت أن الصفقة بين الطرفين هي أن يدعم المطلك بقاء العبيدي في منصبه ويدعم تولي عدنان الأسدي وزارة الداخلية مقابل أن يتم تطهير الوزارتين من جميع المنتسبين غير المهنيين، مبينة انه تم الاتفاق أيضاً على إحالة جميع الضباط الذين ضمهم قرار الحاكم المدني بول بريمر الخاص بدمج ميليشيات الأحزاب العسكرية بالمؤسسة العسكرية على التقاعد.

جهات خارجية مستفيدة من بقاء القوات الأجنبية

مصدر لـ (المدى): الحكومة قلقة من محاولات إفشال الانسحاب الأميركي

□ بغداد / هشام الركابي

كشف مصدر أمني رفيع المستوى أمس أن الحكومة قلقة من عرقلة عملية الانسحاب الاميركي المرتقب من العراق نهاية العام الحالي .

وقال المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه لحساسية القضية إن رئيس الوزراء يسعى إلى المسك بقوة بالملف الأمني خوفا من حصول أي تدهور امني قد يعيد البلاد إلى المربع الأول في ظل غياب الوزراء الأمنيين.

وأضاف أن الهجمات بالصواريخ والمقذوفات التي تتعرض لها المنطقة الخضراء بين الحين والآخر تمثل إحدى المخاوف التي قد تزداد مع الانسحاب الاميركي.

وذكر أن القائد العام للقوات المسلحة يجري بين الحين والآخر اجتماعات مطولة مع القيادات الأمنية لبحث سبل تعزيز الوضع الأمني وإيقاف المحاولات التي تحاول التأثير على المنجزات الأمنية.

وتابع أن بعض الخلايا المتشددة والمرتبطة ببعض الدول المجاورة تحاول عرقلة عملية الانسحاب من خلال تنفيذ هجمات منسقة على المعسكرات والارتال العسكرية الاميركية مما ينعكس على الأوضاع الأمنية وتبيان عدم قدرة القوات الأمنية العراقية على المسك بزمام الملف الأمني بشكل كامل.

من جانبه كشف الائتلاف الذي يقوده رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس السبت، عن وجود جهات داخلية وخارجية لم يسمها مسؤولة عن تصاعد وتيرة العنف في البلاد مؤخرا بهدف التأثير على جدولة الانسحاب الاميركي من العراق، مبينا ان الاتفاقية الأمنية سارية المفعول والقوات الاميركية ستنسحب نهاية العام الجاري. وقال عضو دولة القانون سلمان الموسوي وهو مقرب من رئيس الحكومة المالكي في تصريح له أمس إن هناك جهات خارجية قد تكون مدعومة من دول الجوار وأخرى داخلية مستفيدة من بقاء القوات الاميركية في العراق تقف وراء تصاعد وتيرة العنف في البلاد مؤخراً ، مشيرا إلى أن تلك الجهات تحاول عرقلة الانسحاب العسكري الاميركي من البلاد بنهاية العام الجاري.

وفيما لم يكشف الموسوي عن هويات تلك الجهات لكنه أكد على أنه ليس هناك حاليا نية لتمديد بقاء القوات الاميركية في العراق كون الوضع الأمني يسير وفق ما خطط له.

وتابع الموسوي قائلا أن العراق يسعى خلال المرحلة المقبلة لبناء علاقات متينة مع حكومة الولايات المتحدة الاميركية كدولة مقابل دولة وليس كدولة محتلة.

وكان رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي مايك مولن قد وصل إلى العراق مساء الثلاثاء الماضي لمراجعة خطط انسحاب قوات بلاده من العراق نهاية العام الجاري.

وتتزامن هذه المخاوف مع مخاوف أمريكية من حصول تدهور في الملف الأمني مع بداية الانسحاب الكامل نهاية العام الحالي. ونقلت صحيفة الوول ستريت جورنال عن مسؤول في إدارة أوباما قوله إن إذا سحب أوباما الجنود الأميركيين من العراق، وتصاعد العنف هناك، فانه قد يواجه أسئلة صعبة من الجمهوريين في الكونغرس عما إذا كانت واشنطن أساءت تقدير الموقف.

وكان وزير الخارجية هوشيار زيباري بحث في وقت سابق ومساعد وزيرة الخارجية الاميركية جيفري فيلتمان انسحاب القوات الاميركية من البلاد نهاية العام الحالي ووضع وعمل السفارة واستعرض الجانبان "العلاقات العراقية – الاميركية بعد انسحاب القوات الاميركية من البلاد نهاية عام ٢٠١١ ووضع وعمل السفارة والقنصليات الاميركية".

إلى ذلك شدد زيباري على "حرص الحكومة العراقية لتوفير مستلزمات عملها وتقديم العون والمساعدة اللازمة لقيامها بمهامها على أكمل وجه لمتابعة تنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي للصداقة والتعاون بين البلدين".

القوات الأمنية تضع قيوداً جديدة على المحتجين

□ ترجمة: عبد الخالق علي

تتعرض الحكومة العراقية إلى المزيد من الضغوط جراء الاحتجاجات الأسبوعية التي خرجت في إنحاء البلاد، و لازالت مستمرة منذ شهرين. و رغم أن أعدادا قليلة تخرج في كل مرة ، فإنها تعبّر عن شكاوى تخص البلد مثل البطالة و نقص الخدمات. البعض منها يدعو الآن إلى إسقاط الحكومة التي تشكلت حديثا. ردا على ذلك فان السلطات تشدد إجراءاتها ضد المتظاهرين. آخر مثال على ذلك وقع في بداية نيسان عندما أعلنت قوات الجيش عن ضوابط و ترتيبات جديدة للاحتجاجات في بغداد.

في ١١ نيسان ٢٠١١، أعلنت قيادة عمليات بغداد أنها حصرت التظاهرات كافة التي تخرج في العاصمة في ثلاثة ملاعب رياضية هي ملعب الشعب و الكشافة و الزوراء. في السابق كانت المسيرات تتجمع في ساحة التحرير وسط بغداد بالقرب من المنطقة الخضراء. قال الناطق باسم قيادة عمليات بغداد إن الترتيبات الجديدة جاءت استجابة لأصحاب المحال التجارية الذين اشتكوا من أن هذه التجمعات تكلفهم أموالا كثيرة .

كانت الحكومة سابقا تستخدم سياسة الجزرة من خلال وعود بإجراء إصلاحات في الوزارات ، وسياسة العصا من خلال القوة و الترهيب لمراوضة المحتجين. هذه هي المرة الأولى التي تصدر فيها السلطات أوامر رسمية تحدد فيها أماكن التجمعات.

تلك الترتيبات لم ترض الناشطين و بعض الأحزاب السياسية، و سرعان ما ندد المنظمون والمثقفون والمراسلون الصحفيون بقيادة عمليات بغداد لمحاولتها التلاعب بالحقوق الدستورية للشعب في حرية الكلام و التجمع. سياسيون، اتهموا الحكومة بمحاولة وضع حد للتظاهرات، و من المتوقع أن يخرج النقاد السياسيون و الصحافة على هذه الأوامر.

قام المنظمون بتحدي القوات العسكرية مباشرة في ١٥ نيسان. حيث جرى تجمع آخر في ساحة التحرير ، و شهد ذلك الحدث تغيرا ملحوظا في المطالب التي كانت تتركز سابقا على الفساد و البطالة و الخدمات. في ١٥ نيسان طالب متظاهرون بتنحي رئيس الوزراء نوري المالكي وإطلاق سراح المعتقلين الذين قضوا فترات طويلة في السجون. رفع المتظاهرون شعارات مثل "غادر يا مالكي غادر" و "وصلت رياح التغيير". بعد ساعتين من ذلك وصلت قوات الشرطة و قامت بتشتيت التجمع. و ذكر ناطق باسم قيادة عمليات بغداد بان السلطات ستتخذ إجراءات قانونية بحق المحتجين لخرقهم الضوابط و الترتيبات الجديدة.

منذ منتصف شباط و التظاهرات مستمرة في كل يوم و في كل مكان، في الشمال و الوسط والجنوب، مما سبب حرجا كبيرا لرئيس الوزراء نوري المالكي المنشغل بمناورة منافسيه. في البداية قال رئيس الوزراء بأنه يؤمن بحق الشعب في التجمع و بان شكاواه و مطالبه مشروعة. إلا انه سرعان ما غيّر لهجته و بدأ يستخدم القوات الأمنية ضد المحتجين و الصحافة لغرض ترهيبهم ، و أمست تلك سياسة رسمية تضاف إلى الأوامر الصادرة إلى قيادة عمليات بغداد.

لم يستمع المنظمون لذلك، و سرعان ما عادوا إلى التجمع في ساحة التحرير. الآن الكرة هي في ملعب الحكومة . فهل ستحاول إرغام الشعب على التجمع في الملاعب الثلاثة؟ و هل ستتخذ الإجراءات القانونية و تحاول إلقاء المحتجين في السجون لعدم التزامهم؟ و هل سيقود ذلك إلى استخدام اكبر للقوة ضد أولئك الذين سيستمرون في التجمع في ساحة التحرير؟

من خلال التسجيل الأخير للمالكي، فمن المحتمل أن تتحرك السلطات تجاه المزيد من القمع بدلا من مواجهة النداءات المطالبة بالإصلاح.

□ عن : أفكار عن العراق

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون